



تتعلق هذه الوثيقة بالمادة ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الخامسة لمؤتمر أطراف الإتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ
كوريا الجنوبية - سيول ١٢-١٧/١١/٢٠١٢

ملخص سياسة التحالف بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ

- التوصيات الأساسية

• يجب أن تعتمد الأطراف بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ دون تعديل؛
• ينبغي أن يتفق الطرفان على خارطة طريق لإعداد تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ بين مؤتمر الأطراف ٥ و مؤتمر الأطراف ٦ أو بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ اجتماع الأطراف ١، على وجه الخصوص للحماية من تأثير صناعة التبغ. وهذا ينبغي أن يركز على خارطة الطريق:

- فحص المساعدة التقنية واحتياجات بناء القدرات؛
- التواصل مع المنظمات الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية وخاصة، والتي تكون مجهزة لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة أو المساعدة في بناء القدرات؛
- إشراك مجموعة كاملة من الإدارات والوكالات الحكومية في تنفيذ الأعمال التحضيرية لبروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.

مقدمة

البروتوكول الرامي إلى القضاء على الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ هو ثمرة سنوات عديدة من المناقشات بين الأطراف، بدءاً من صياغة المادة ١٥ خلال مفاوضات الاتفاقية الإطارية الأصلية، مع استمرار المجموعة تصدير المنشأ بموجب المقرر FCTC/COP1 (١٦)، والتي اقرت فيما إلى COP2 مع نموذج للبروتوكول، وبلغت ذروتها في خمس جلسات للهيئة الحكومية الدولية للتفاوض على بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ (INB)، وكان آخرها في شهر أبريل الماضي.

كانت نقطة الانطلاق لهذه المناقشات على الدور للاتجار غير المشروع، والخوف من التجارة غير المشروعة، لعبت في تأخير تنفيذ مختلف التدابير للحد من الطلب على التبغ، على وجه الخصوص، ويزيد في فرض الضرائب على التبغ. ولذلك فمن اللائق لا سيما أن يقدم بروتوكول الاتجار غير المشروع إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيه واعتماده ومن المحتمل أيضاً في نفس الدورة وضع مسودة للمبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٦ (التدابير الضريبية و التسعيرية).

العديد من المشاركين في عملية INB أكدت، اعتماد البروتوكول، في حين أن الحدث التاريخي في حد ذاته، لن يكون مجدياً ما لم تبذل الأطراف جهوداً متضافرة لتنفيذ تدابير فعالة للبروتوكول. وفي هذا الصدد، جهودنا الجماعية هي البداية فقط.

اعتماد دون تعديل

كما ذكر في تقرير الرئيس INB (FCTC/COP/5/7)، قرب نهاية بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ INB5 سنغافورة والفلبين لهم الحق في إعادة النظر في مادة واحدة من البروتوكول: المادة ١٢ (كما يتم الترفيم الآن) ، الذي يتعامل مع المناطق الحرة والترانزيت الدولي. أبود قلقهم أن يكون استخدام، دون تعريف محدد، مصطلح "الاختلاط" ، وحقبة أن حظر الاختلاط لا ينطبق إلا "في وقت العزل من المناطق الحرة". (المادة ١٢،٢).

من وجهة نظر تحالف الاتفاقية الإطارية، وإعادة فتح المناقشات بشأن المادة ١٢ في مؤتمر الأطراف ٥ لا مجال يؤدي إلى إعادة فتح المناقشات حول المواد الأخرى وعدم اعتماد البروتوكول في مؤتمر الأطراف ٥. والمناقشات الموضوعية لمحتوى البروتوكول سيكون من الصعب جدا، وذلك بسبب تكوين وفود الاطراف (التي قد لا تشمل أعضاء بارزين من مفاوضات بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ) وبسبب ضيق الوقت.

إذا لا تزال هناك مخاوف بشأن الصياغة أو تأثير المادة ١٢، ينبغي رفعه في الدورة الأولى لاجتماع بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ للأطراف.

خريطة طريق التنفيذ - إعداد لبدء العد التنازلي لمدة خمس سنوات

ويتضمن البروتوكول حكم واحد كبير مع مهلة محددة: المادة ٨، التعقب و التتبع. على وجه التحديد:

١. ٨،١ ينص على "نظام عالمي للتتبع والتعقب، التي تضم نظم تعقب وتتبع وطنية و / أو إقليمية وتقاوم المعلومات العالمية كنقطة محورية التي تقع في أمانة الاتفاقية" في غضون خمس سنوات من بدء نفاذ البروتوكول؛
٢. ٨،٣ تنص على أن "على كل طرف يشترط لصق علامات هوية منفردة، وغير قابلة للإزالة آمنة-وتسمى فيما بعد علامات تعريف منفردة)، مثل رموز أو طابع، أو جزء من كل علب أو عبوات التعبئة والتغليف وأي تغليف خارجي للسجائر في غضون خمس سنوات "؛

٣. ٨،٣ ينص أيضا اعطاء مهلة ١٠ سنوات لعلامات مماثلة على منتجات التبغ الأخرى.

بما ان البروتوكول مفتوح فعلا للتوقيع والتصديق، هناك طريقة للتنبؤ قليلا بمدى السرعة التي تجذب الأطراف بما فيه الكفاية ليدخل حيز التنفيذ. ومع ذلك، مرة واحدة ٤٠ طرفا صدقت وأخرى ٩٠ يوما انقضت وفقا للمادة ٤٥ من البروتوكول، فإن العد التنازلي لمدة خمس سنوات لإنشاء نظام تتبع واقتفاء الأثر-العالمية بدأت.

المادة ٣٣ من البروتوكول تنص على أن الدورة الأولى لاجتماع الأطراف المقرر عقده "مباشرة قبل أو مباشرة بعد الدورة العادية القادمة لمؤتمر الأطراف بعد بدء نفاذ هذا البروتوكول." وهذا يعني أنه يمكن للدورة الأولى لاجتماع الأطراف ان تأتي في وقت متأخر بعد عامين من بدء نفاذ البروتوكول - إذا تم تصديق الـ ٤٠ القادمة ليأتي ٩٠ يوما قبل جلسة مؤتمر الأطراف، ودورات مؤتمر الأطراف ليتم عقدها كل سنتين.

حتى بالنسبة للبلدان ذات القدرة العالية في تطوير وتنفيذ النظم الوطنية في التتبع واقتفاء الأثر-، وتنسيق ذلك مع النظام العالمي، سيكون تحديا للتحقيق من الصفر خلال ثلاث سنوات. وربما البلدان منخفضة الدخل تحتاج إلى مساعدة فنية كبيرة من أجل تنفيذ نظم وطنية فعالة ومناسبة.

كل ما يعنيه هذا هو أن العمل التحضيري كبير و يتعين إنجازه قبل اجتماع الأطراف ١. وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق مقررات مؤتمر الأطراف، فضلا عن التعاون غير الرسمي بين أطراف الاتفاقية الإطارية.

انها ليست فقط حول المادة ٨

كما ذكر، المادة ٨ تتطلب تدبيرا لعلامات منفردة من نوعها على أغلفة السجائر، وذلك كجزء من نظام تتبع واقتفاء الأثر- و لهذا التدبير أن يكون له أثر عملي كبير، وعدد من المواد الأخرى من البروتوكول تحتاج أيضا إلى أن تنفذ. على سبيل المثال (لا الحصر):

- المادة ٦ (الترخيص) - في حالة عدم وجود نظام فعال للتخصيص، التي تنص على الأطراف مع وسيلة لتتبع المصنعين والمصدرين والمستوردين والجهات الفاعلة الأخرى، ويمكن أن يكون من الصعب توقف المصنعين عن تجاهل متطلبات المادة ٨؛
- المادة ٧ (العناية الواجبة) - ليس من المفيد جدا أن يسجل المشتري الأول شحنة من السجائر (كما في ٨،٤،١) ما لم تلتزم أيضا بالتحقق من المشتري الأول (كما في ٧،٢)؛
- المادة ١٤ (السلوك غير المشروع بما في ذلك الجرائم جنائية) - للتتبع والتعقب، لتكون فعالة، فإنه يجب أن يكون التصنيع غير قانوني والبيع والنقل، لمنتجات التبغ وما إلى ذلك، دون العلامات المطلوبة (وفقا للـ ١٤،١ (ب) (ط))؛
- وبصفة أعم، فإن الغرض من أنظمة تتبع واقتفاء الأثر، هو أن تكون قادرة على الكشف عن نقطة الانتقال لمنتجات التبغ

بين التجارة القانونية وغير القانونية على ما يبدو بوضوح (أو العكس بالعكس)، ولكن هذه المعلومات مفيدة فقط إذا كانت الأطراف لديها القدرة على متابعة التحقيقات الفعالة، وحيثما يلزم، المحاكمات.

وبعبارة أخرى، بالرجوع لتنفيذ المادة ٨ ينطوي على أكثر بكثير من اتخاذ قرار التفاصيل التقنية، مثل المواصفات للعلامات، ونوع قاعدة البيانات ليتم استخدامها على المستوى الوطني، أو نموذج الماسح الضوئي ضباط الإنفاذ قد يحتاجون إلى فك العلامات. بدلا من ذلك، يتعين على الأطراف أن تبدأ التفكير في مجموعة كاملة من التدابير لبروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ، كوحدة متكامل.

محاربة صناعة التبغ و التأثيرات التجارية

أحد العوامل المعقدة فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ هو اهتمام دوائر صناعة التبغ القوي في تشكيل سياسات الأطراف للسيطرة على التجارة غير المشروعة. لمصنعي السجائر، وهي مثالية لسياسة مكافحة التهريب ينطوي على الضرائب المنخفضة المفروضة على التبغ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الصناعة، والتركيز القوي على إنفاذ منع انتاج وبيع السجائر المقلدة. لتحقيق هذا، فإنها لا تتردد في تقديم المعدات "الحرّة" والتدريب وترعى حتى حلول تتبع واقتفاء الأثر- (انظر الوثيقة لدينا معلومات أساسية عن المادة ٨ لمزيد من التفاصيل).

صناع القرار الأساسي في معظم الحكومات فيما يتعلق باختيار تتبع واقتفاء-التكنولوجيا، وبشكل عام في ما يخص السياسة على التجارة غير المشروعة، ونادرا ما في وزارة الصحة. الوزارات الأخرى عادة تتعاون مع جميع أنواع المصالح التجارية، وبصراحة قد لا يرون مانع لرفض الشراكات مع دوائر صناعة التبغ. خدمات الجمارك يعتبرون أنفسهم يسعون لتحقيق أهداف متعددة - حماية الجمهور، وجمع الرسوم الجمركية ولكن أيضا تسهيل التجارة؛ التعاون مع الشركات المشروعة "أمر روتيني وعادي للجمارك.

وثمة صعوبة أخرى هي جهود صناعة التبغ لاستخدام منظمات مستقلة على ما يبدو وأماكن لدفع رسالتها الأساسية من الحاجة إلى تعاون الصناعة مع للحكومة "" (وفقا لشروط صناعة التبغ). على سبيل المثال، عقد مركز التجارة الدولية الحلقات الدراسية والمعلومات لإصدار تقارير بشأن الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ، ويمكن أن ينظر إليه على أنه مؤسسة فكرية مستقلة، بالإضافة لمقدميه يشمل العديد من شركات التبغ الكبرى.¹

وهكذا، هناك خطر كبير، في تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ، من تحييده من قبل صناعة التبغ، ونتيجة لذلك، نظم المعلومات الإدارية أو تخصيص الموارد الشحيحة لمتابعة الاستراتيجيات المضللة. من المهم أن نذكر الأطراف بالمادة ٨,١٣ من البروتوكول: "كل طرف أن يضمن قيام سلطاته المختصة، في المشاركة في نظام التتبع والتعقب، والتفاعل مع دوائر صناعة التبغ والتي تمثل مصالح صناعة التبغ فقط على حد الضرورة القصوى لتنفيذ هذه المادة." ومن الجدير بالذكر أيضا أن ديباجة البروتوكول تشير إلى المادة ٥,٣ من الاتفاقية، وتؤكد "ضرورة التيقظ لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لتقويض أو تخريب استراتيجيات مكافحة الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ ...".

حماية واحدة ضد نفوذ صناعة التبغ هو توفير مصادر يمكن الوصول إليها من مشورة الخبراء، وبناء القدرات والتدريب. وهكذا، فإن القرارات التي سيتم اتخاذها في مؤتمر الأطراف ٥ على هذه القضايا ليست مهمة فقط لأنها ستحدد السرعة التي يمكن تنفيذها بفعالية للبروتوكول، ولكن أيضا الحماية ضد نفوذ الصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة التبغ ليست هي الصناعة الوحيدة التي لديها مصلحة تجارية في كيفية تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ. منتجات البائعين الأمنية، مثل تلك التي تبيع أنواع معينة من تكنولوجيا الطابع الضريبي، لديهم مصلحة في حلها بمثل التكنولوجيا الخاصة المتفوقة. الأطراف دون معرفة واسعة للتقنيات المختلفة المتاحة تجد تحديا لاتخاذ قرار مستنير بين التكنولوجيات المتنافسة.

لضمان الاختيار المناسب للتكنولوجيا، لا تحتاج الأطراف الدعم المناسب الوحيد على المسائل التكنولوجية، ولكن أيضا القدرة على إجراء تحليلات التهديد - وعبارة أخرى، لإجراء تقييمات واقعية لطبيعة الاتجار غير المشروع الذي بدأ

¹ Cf. ITIC. The Illicit Trade in Tobacco Products and How to Tackle It. 2011. On-line at: http://www.iticnet.org/Public/other_publications.aspx. The publication notes that the cost of the publication was underwritten by "supplemental contributions from tobacco companies".

يحدث فعلا، أو قريبا ، في بلدهم / المنطقة الفرعية. هذا هو أحد المجالات في بناء القدرات والمساعدة التقنية المهمة أيضا.

نهج الأمانة المقترحة: بعض التعليقات

في الملحق ٢ لتقرير الأداء لخطة العمل المؤقتة ٢٠١٢-٢٠١٣ والميزانية (FCTC/COP/5/20)، الأمانة العامة أعطت لمحة عامة عن الأنشطة المقترحة والميزانية للأعمال التحضيرية لبروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.

عناصر هامة في نهج الأمانة المقترحة ما يلي:

١. الاعتراف بأهمية المساعدة التقنية و الفحص واحتياجات بناء القدرات - وبعبارة أخرى، نحن لا نعرف حتى الآن طبيعة وحجم المساعدة للأطراف التي تحتاجها لتنفيذ البروتوكول؛
٢. الحاجة إلى تحسين التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الخبرة ذات الصلة. بسبب الطبيعة الشاملة للبروتوكول، وبناء القدرات و الحاجة إلى إشراك ترتيبات تعاونية مع المنظمات الأخرى؛
٣. الحاجة إلى مزيد من المعلومات التقنية، وخاصة على نظم التتبع واقتفاء الأثر-. على الرغم من مناقشات مستفيضة في INBs الاتفاقية الإطارية، في فريق الخبراء الذي أعد قالب بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ، في INBs بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ واجتماعات ما بين الدورات لا يزال هناك عدد من المسائل الفنية التي تحتاج الأطراف الى توجيهه و / أو التي تتطلب المزيد من التنسيق - خاصة التفاعل بين نظم التتبع والتعقب الوطنية، لإنشاء نظام عمل عالمي؛
٤. الحاجة إلى البعثات القطرية من قبل الخبراء. للتنفيذا الفعال، فإن البروتوكول يتطلب أكثر من مجرد لغة في نقل البروتوكول في القانون الوطني. وسوف تتطلب العمل التعاوني من قبل الوزارات الحكومية والوكالات المتعددة، مثل التمويل والإيرادات، والصحة، والجمارك، والعدالة والشرطة. فمن المرجح أن أعداد كبيرة من الأطراف سوف تحتاج المشورة الفردية والدعم؛
٥. الحاجة إلى التعاون الدولي المشترك بين الوزارات. تقترح الأمانة لبدء التعاون الإقليمي عبر حلقات العمل الإقليمية والحضور من جانب واحد صحي وواحد غير صحي ممثل ل كل طرف من أطراف الاتفاقية الإطارية.

والسؤال الرئيسي الذي سوف تود الأطراف مناقشته هو: هل الميزانية المقترحة كافية لإحراز تقدم كاف على جميع العناصر المذكورة أعلاه؟ أو ينبغي العمل لتأجيل بعض القضايا لضمان تغطية أفضل للعناصر الأخرى؟

تحديد نطاق المساعدة التقنية واحتياجات بناء القدرات

نلاحظ على وجه الخصوص أن تحديد النطاق من المساعدة التقنية واحتياجات بناء القدرات سيعتمد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية لانتهاءها من قبل الأطراف، مع عدم وجود ميزانية محددة مخصصة لهذا البند. قوائم التقييم الذاتي على نطاق واسع في المراحل الأولية لتنفيذ الصكوك الدولية الجديدة. بالطبع تعتمد على الوصول للمعلومات ذات الصلة، والتي قد يكون من الصعب تحقيقها لكثير من الأطراف في حالة بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.

وعلى سبيل المقارنة، فإن الأمر يستحق مراجعة ردود الأطراف على الأسئلة المتعلقة بالضرائب في الصك الرسمي للاتفاقية الإطارية (أقسام خاصة ٢,٨ و ٢,٩). من الناحية النظرية، ينبغي على كل طرف أن يكون قادر على توفير معلومات دقيقة عن الحاضر والماضي لمعدلات الضرائب المفروضة على التبغ - بعد كل شيء، الحكومة نفسها التي تضع معدلات الضرائب. في الممارسة العملية، بعض الأطراف لا توفر أية معلومات على الإطلاق عن معدلات الضرائب، والبعض الآخر تقدم المعدلات الضريبية الحالية، ولكن أي إشارة إلى الاتجاهات، و توفير أية معلومات عن سعر منتجات التبغ. وهذا يشير إلى عدم وجود الموظفين (أي الشخص المكلف بالإجابة على الاستبيان ببساطة او ليس لديه الوقت للقيام بأي بحث)، لعدم وجود اتصال بين وزارة الصحة (التي تتلقى عموما استبيان الاتفاقية الإطارية) ومسؤولين في وزارة المالية الذين لديهم المعلومات الضريبية ذات الصلة والتاريخ، أو لعدم وضوح معنى الأسئلة.

ومن شأن المرجعية للتقييم الذاتي لبروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ بحاجة الى ان ننظر في قدرة الأطراف على القيام بأشياء مثل:

(أ) إجراء تحقيق متطور بنجاح في حلقة تهريب السجائر ، ومحاكمة قادة الحلقة؛

(ب) وضع مكالمة مفصلة عن عطاءات نظام العلامات الفريدة التي تلبى المعايير الواردة في المادة ٨، بما في ذلك قاعدة البيانات، والمساحات الضوئية وغيرها من العناصر اللازمة لجعل التبغ واقتفاء الأثر-مفيدة؛

(ت) وضع نظام الترخيص للمستوردين والمصنعين والمصدرين، و سن وفرض حظر على عدم التسجيل، والحفاظ على التسجيل من المرخص لهم حتى الآن.

أسئلة حول هذه القضايا و بشكل واضح ليست تلك من لمسؤولين مكافحة التبغ، ومقره في وزارات الصحة، ويمكن الإجابة من على قمة رؤوسهم. ومن شأن معنى التقييم الذاتي تتطلب مناقشات مطولة إلى حد ما مع الوزارات والوكالات الأخرى، وغالبا المواضيع حول وزارة الصحة ذات الصلة قد يكون قليلا نسبيا لتبدأ المعرفة التقنية.

من بين مخاوف تحالف الاتفاقية الإطارية هو أن الأطراف التي من الأرجح أن تحتاج إلى مساعدة فنية كبيرة هي تلك التي هي من المحتمل أن يكون لديها موظفين أقل و هياكل ذات مغزى لإجراء التقييم الذاتي، على الأقل دون دعم خارجي.

وثمة نهج بديل يتمثل في تصميم البعثات القطرية المتوخى في الميزانية المقترحة والبعثات الاستطلاعية، على عينة ممثلة من الأطراف. وبعبارة أخرى، سوف ترسل خبراء لعدد معين من الأطراف للجلوس مع الوزارات والوكالات ذات الصلة لمناقشة مدى تدابير الرقابة التجارية غير المشروعة هي في مكانها، العمل الذي سوف نحتاج إلى القيام به للامتثال للبروتوكول والاحتياجات من المساعدة في مجال بناء القدرات والتقنية التي لا بد من الوفاء بها. والمعلومات الواردة من هذه البعثات تقدم صورة أكثر وضوحا من ما سوف تكون هناك حاجة إلى أنواع للترتيبات التعاونية مع منظمات أخرى لتنفيذ البروتوكول. بينما وبوضوح الأطراف ستحتاج إلى الموافقة على استضافة هذه البعثات، و يمكن بذل جهد لتجنيد الأطراف التي تفي بمعايير معينة (على سبيل المثال واحدة كبيرة وواحدة صغيرة طرف منخفض أو أقل من الدخل المتوسط في المنطقة، وهو مزيج معقول من الأطراف مع و بدون علامات نظم القائمة، مع الأطراف و دون استراتيجيات وطنية واضحة للسيطرة على الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ، الخ).

إذا اعتبر هذا التغيير متطرفا جدا، فإنه على الأقل يكون من المهم ضمان عدد كاف من الموظفين أو وقت استشاري متاح لتوفير الدعم المناسب، من جنيف، لعملية التقييم الذاتي.

التسيق مع المنظمات الدولية ذات الخبرة في المسائل ذات الصلة بالبروتوكول

في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، سيكون من المفيد جدا للأمانة معرفة ما يكفي عن المساعدة التقنية واحتياجات بناء القدرات، و إجراء مناقشات مع الشركاء المعنيين كافية، وأنه يمكن أن توفر نظرة عامة واضحة من الممكن التعاون بالترتيبات. من الناحية المثالية، فإن هذا يسمح لاجتماع الأطراف ١ إلى تكليف الأمانة العامة لتوقيع مذكرات تفاهم أو خلاف ذلك لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات التعاون.

تحقيق هذا الهدف الطموح يعتمد في جزء منه على وجود تقديرات معقولة للمدى وطبيعة المساعدة المحتملين لأطراف بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ التقنية واحتياجات بناء القدرات، فضلا عن الوقت للمناقشة بالتفصيل مع المنظمات الشريكة في دعم التدريب والخبراء و أنها توفر بالفعل ببرامجها التدريبية دون صعوبة كبيرة جدا. في بعض الحالات، سيكون من المهم أيضا أن تبذل الأطراف جهداً في القضية، في مجالس إدارة الشركاء المحتملين، بأن التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ يجب أن تكون مسألة ذات أولوية.

على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لديها مجموعة واسعة من مبادرات بناء القدرات والبرامج، والعديد منها هي على الأرجح ذات صلة لتنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ. قد يكون من المفيد النظر في إشراك ممثلين عن المنظمات الشريكة المحتملين، مثل المكتب، في المساعدة التقنية /و بناء القدرات الاستطلاعية الممارسة المناقشة في النقطة السابقة.

حلقات عمل إقليمية، والتعاون بين الوزارات الحكومية الدولية

اقتراح الأمانة باقتراح حلقة عمل إقليمية في المنطقة، والجمع بين ما لا يقل عن ممثل واحد من الصحة و واحد من غير الصحة لكل طرف ل ورشة عمل لمدة يومين. قد ترغب الأطراف في مناقشة إلى أي مدى يمكن أن يتحقق في لقاء لمدة يومين

من هذا النوع. واقعيًا، فإنها تقدم استعراض للمواد الأساسية من البروتوكول؛ بضعة دراسات لحالة ذات صلة من المبادرات الناجحة للأطراف، وفرصة للقاء الخبراء المعنيين وجها لوجه، وأيضًا لتعميق العلاقات مع زملاء من بلدان أخرى.

وهناك قضية ممكنة هو أنه قد لا يكون مجموعة من المسؤولين من نوع واحد من وكالة أو وزارة (، الشرطة أو الجمارك) في ورشة عمل خاصة. أن يكون للأطراف ما يكفي من الموارد لتحقيق مندوبين من جميع الوزارات والوكالات ذات الصلة للحصول على الفائدة الكاملة من ورشة العمل.

قلق آخر ممكن، كما هو الحال مع القوائم المرجعية للتقييم الذاتي، هو أن الأطراف الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة التقنية قد تكون أكثر صعوبة في الحصول على الاستفادة القصوى من ورشة عمل إقليمية. على وجه الخصوص، من المهم جدًا أن للأطراف إرسال ممثلين - ولكن هذه قد تكون أكثر صعوبة لتحديد حالة الأطراف حيث المناقشات بين الإدارات على تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ لم تحدث.

من الجدير على الأقل مناقشة مزايا ومساوئ النهج الممكنة الأخرى. على سبيل المثال:

- وعندما تكون هناك بالفعل اجتماعات إقليمية أو شبه إقليمية للمسؤولين من وزارة خاصة 'الهدف' (، من مسؤولين ماليين)، قد يكون من الممكن إضافة جلسة بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ ذات الصلة لصالحهم؛
- يمكن وضع بعض النوع من التدريب للمدربين الموديل الأعلى. على سبيل المثال، ممثل واحد لكل نوع من الوزارات المستهدفة لكل منطقة يمكن أن يأتي مع لفترة أطول (مثل أسبوع واحد)، والتحدث من خلال الجوانب العملية لتنفيذها، والمشاركة من قبل زملائهم في الاجتماعات الإقليمية أو الهاتف أو على الانترنت؛
- وكما ذكر في وثيقة الأمانة، الاجتماعات على الانترنت هي أرخص بكثير من ورش العمل بحضور شخصي (ولكن لها أيضا سلبيات كبيرة)؛
- وسيكون بالطبع من الممكن إعادة توجيه الميزانية لحلقات العمل الكبيرة نحو اجتماعات أصغر ولكن أكثر من ذلك - إما البعثات لأكثر من دولة واحدة أو الاجتماعات دون الإقليمية أو المحلية. وعدد أقل من الأطراف تشارك مباشرة، ولكن تلك التي كانت قد تحصل على مزيد من الدعم الكبير.

تحالف الاتفاقية الإطارية لا يوجد توصية محددة فيما يتعلق بتنسيق لمرحلة ما قبل اجتماع الأطراف الأنشطة بناء القدرات. نلاحظ، مع ذلك، أن الأمانة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الطموحة بميزانية صغيرة نسبيًا. إذا كان الأطراف ليسوا على استعداد لزيادة هذه الميزانية، فإنها قد ترغب في النظر في القيام بأصغر عدد من الأمور (لا سيما أنشطة الفحص الأكثر انتظامًا)، ولكن القيام بها على نحو أكثر عمقا.

العلاقة بين بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ وبقية الاتفاقية الإطارية

كما لوحظ في مذكرات تحالف الاتفاقية الإطارية الأخرى (انظر XXX YYY)؛ فمن وجهة نظرنا بأن مؤتمر الأطراف ٥ ينبغي مناقشة ليس فقط خطة لتنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع، ولكن أيضا آليات المساعدة لتنفيذ الاتفاقية نفسها.

سيكون من المهم للحفاظ على التوازن داخل الأمانة العامة وبين تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ المهمة المركزية لتنفيذ معاهدة الصحة العامة. وسيكون من المؤسف، على سبيل المثال، إذا كان الموظفون المختصون لبروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ بالمهام المتعلقة والخبرة جاء ليقوم عدد أولئك الذين يعملون على بقية الاتفاقية. سيكون من غير المقبول أيضا إذا كانت تغطية تكاليف تنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ من التخفيضات في الميزانية على حساب الجوانب الأخرى من الاتفاقية الإطارية.

وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الأمانة أنه ينبغي تغطية تكاليف الأعمال التحضيرية لتنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ من مساهمات من خارج الميزانية.

التعليقات الختامية

تحالف الاتفاقية الإطارية يوافق على ضرورة اعتماد بروتوكول الاتجار غير المشروع دون تعديل في مؤتمر الأطراف ٥، و يجب أن تحدث مناقشات مستفيضة في هذه الدورة على الأعمال التحضيرية و أن هناك حاجة حتى قبل أن يذهب البروتوكول لحيز التنفيذ.

تحالف الاتفاقية الإطارية يثني على الأمانة على عملها في وضع خطة لمدة عامين للتخصير لدخول بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ حيز النفاذ. لهذه الخطة أن تكون ناجحة، تحتاج الأطراف لتحليلها بالتفصيل والالتزام و ان تبذل جهودا كبيرة خاصة بها على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي.

من وجهة نظر تحالف الاتفاقية الإطارية، فمن الأهمية بمكان أن يكون للجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف:

- لديهم رؤية واضحة عن مدى وطبيعة المساعدة التقنية واحتياجات بناء القدرات، وخاصة بين الأطراف المنخفضة والمتوسطة الدخل؛
- تلقي مقترحات محددة بشأن الترتيبات التعاونية مع المنظمات الشريكة المحتملة (مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

ومن الضروري أيضا أن كل طرف من الأطراف التي لم تفعل ذلك بالفعل الدخول في تحليل كامل للحكومة من الجوانب العملية لتنفيذ بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن على الأطراف التيقظ بشكل جماعي ضد جهود صناعة التبغ لفرض أجندة صناعة صديقة للتنفيذ على بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.